

التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

التقرير الثاني المقدم من لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي إلى جمعية الصحة العالمية الخامسة والستين

- ١- عقدت لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي اجتماعها السادس عشر في جنيف في الفترة من ١٦ إلى ١٨ أيار/ مايو ٢٠١٢ برئاسة الدكتور م. أ. أو. سايدي (موزامبيق).^١
- ٢- وعرضت اللجنة التقرير المالي الذي تضمن تلخيصاً للإيرادات والنفقات والأصول والخصوم بالنسبة إلى جميع الأنشطة التي تديرها المنظمة، بما في ذلك ما يندرج ضمن الميزانية البرمجية وصندوق الأغراض الخاصة وصندوق المشاريع وغيرها من الصناديق الاستثنائية.
- ٣- ولاحظت اللجنة أن المنظمة تلقت رأياً بدون تحفظات من مراجع الحسابات بأن البيانات المالية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ تمثلت جزئياً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وأن المنظمة تطبق هذه المعايير الآن تطبيقاً كاملاً.
- ٤- وعرضت الأمانة إجمالي الإيرادات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وقد بلغ ٨٤٧ مليون دولار أمريكي، إلى جانب إجمالي النفقات للفترة ذاتها وقد بلغ ٥٩٣ مليون دولار أمريكي. وشملت الإيرادات والنفقات على حد سواء مساهمات عينية بقيمة ٤٨٥ مليون دولار أمريكي. وبلغت الإيرادات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، بالنسبة إلى الميزانية البرمجية وحدها، ٣٨٤٤ مليون دولار أمريكي، أما استخدام الميزانية فقد بلغ ٣٨٦٦ مليون دولار أمريكي، ما تسبب في حدوث عجز طفيف.
- ٥- وظلت مصادر المساهمات الطوعية ثابتة وبلغت نسبتها ٥٤٪ لجميع المساهمات الطوعية الواردة من الدول الأعضاء. ويتضمن ملحق التقرير المالي معلومات مفصلة عن المساهمات الطوعية.^٢

١ للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر ملحق الوثيقة ج ٤٤/٦٥.

٢ الوثيقة ج ٢٩/٦٥ إضافة ١.

٦- والتمست اللجنة توضيحات بشأن زيادة مستوى المساهمات الطوعية للفترة المالية ٢٠١٠-٢٠١١ مقارنة بالفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وكذلك ارتفاع مستوى أرصدة الصناديق. وأوضحت الأمانة أن المساهمات الطوعية لاتزال محددة للغاية؛ وأن ما نسبته ١٠٪ فقط منها تعد أساسية أو تامة المرونة. وفي الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ زادت المساهمات المحددة الواردة من بعض المانحين لأنشطة محددة مثل استئصال شلل الأطفال والعمليات الطارئة. وشجعت اللجنة المانحين على توجيه مساهماتهم الطوعية إلى أنشطة الميزانية. وبلغ رصيد الأموال الختامي للمساهمات الطوعية ١٤٨٣ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠١١، وينقسم هذا الرصيد إلى المبلغ المخصص للأنشطة التي ستجز في الفترة المالية ٢٠١٢-٢٠١٣ وقيمتها ١٠٠٠ مليون دولار أمريكي والرصيد المرحل، وهو عبارة عن أموال الأنشطة غير المنفذة التي كان يزعم تنفيذها أصلاً في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

٧- وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء الطبيعة المحددة للمساهمات الواردة من مصادر خلاف الدول الأعضاء. وأشارت أيضاً إلى أهمية الربط بين إمكانية التنبؤ بالتمويل وأسلوب تخصيص الأموال من ناحية والأولويات من ناحية أخرى، وشجعت الدول الأعضاء على المساهمة بتمويل مرن.

٨- ولاحظت اللجنة أن هناك اعتماداً خاصاً بالحسابات المستحقة القبض المشكوك في تحصيلها في كل عام للاشتراكات المقدرة. وفضلاً عن ذلك جمع مبلغ قدره ١٠ ملايين دولار أمريكي أيضاً في الفترة المالية ٢٠١٠-٢٠١١ لتغطية المساهمات الطوعية المستحقة القبض التي قد لا تسدد.

٩- وفيما يتعلق بالتعاون المالي المباشر، لاحظت اللجنة أن نسبة هذا التعاون بلغت ١٢٪ فقط من إجمالي النفقات، ومع ذلك كان التزام المنظمة تجاه البلدان أكبر بكثير في الواقع لوجود آليات إضافية لتخصيص الأموال للبلدان، بخلاف التحويلات والمنح، وتشمل هذه الآليات الخدمات التعاقدية والسفر.

١٠- وأبدت اللجنة قلقها إزاء مبلغ الخصوم الخاص بالتأمين الصحي للموظفين غير الممول والبالغ ٧٩٢ مليون دولار أمريكي. ويمثل هذا المبلغ خصوماً على الأجل الطويل ويتضمن العديد من الافتراضات، منها معدل عائدات صندوق التأمين الصحي للموظفين. وعلى الرغم من أن ذلك يشكل تعرضاً لمخاطر جمة، كانت تجري متابعته عن كثب، وشكل خصماً مستقبلياً لا فورياً.

١١- وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء ارتفاع تكاليف السفر للاضطلاع بأنشطة الميزانية البرمجية في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ مقارنة بالفترة المالية السابقة، لتبلغ ٢٩٥ مليون دولار أمريكي بعد أن بلغت ٢٥١ مليون دولار أمريكي في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأوضحت الأمانة أن تدابير صارمة للغاية قد نفذت في عام ٢٠١١ لخفض تكاليف السفر، لكن آثار هذه التدابير لم تظهر إلا جزئياً خلال الثنائية. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة تكاليف سفر الموظفين لم تتخطى ٥٠٪ من تكاليف السفر أما النسبة المتبقية فهي عبارة عن تكاليف سفر المشاركين في أحداث المنظمة والمستشارين المؤقتين. وبالنسبة إلى المقر الرئيسي خفضت تكاليف السفر من ١٣٥ مليون دولار أمريكي في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى ١٣٠ مليون دولار أمريكي في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

١٢- وأبدت اللجنة قلقها إزاء استخدام الاشتراكات المقدرة لتغطية التكاليف الإدارية للأنشطة الممولة بالمساهمات الطوعية، والتمست الحصول على مزيد من التفاصيل عن نطاق هذه الممارسة. ولاحظت أن الغرض الاستراتيجي ١٣ تم تمويله بنسبة ٦٠٪ تقريباً من الاشتراكات المقدرة و ٤٠٪ من المساهمات الطوعية، في حين أن الاشتراكات المقدرة تشكل نسبة ٢٥٪ من التمويل العام للمنظمة، أما المساهمات الطوعية فتبلغ نسبتها ٧٥٪ منه. وشددت اللجنة على ضرورة أن تغطي المساهمات الطوعية جميع التكاليف المرتبطة بالأنشطة المعنية.

١٣- ونوهت اللجنة عن قلقها إزاء بعض الخصوم المذكورة في التقرير المالي. وأحاطت الأمانة علماً بهذا القلق، وأوضحت أنه تم إبرام ترتيبات مالية طويلة الأجل لتتناول هذه الخصوم (مثل تكاليف التأمين الصحي للموظفين في المستقبل) وأن هذه الترتيبات تخضع للمراجعة بانتظام. وخففت أيضاً الخصوم طويلة الأجل الخاصة بالموظفين عقب إجراء استعراض استراتيجي لاحتياجات الموظفين في المقر الرئيسي.

١٤- ولاحظت اللجنة أن الزيادة في النفقات الخاصة بالإمدادات والسلع والمواد من الفترة المالية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى الفترة المالية ٢٠١٠-٢٠١١ يعزى إلى اعتماد مساهمات عينية كبرى بلغت قيمتها ٤٥٨ مليون دولار أمريكي يتعلق جزء كبير منها باللقاحات المضادة لفيروس الأنفلونزا الجائحة (H1N1) ٢٠٠٩. وباستبعاد المساهمات العينية فقد سجل انخفاض عام في النفقات مقارنة بالفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

١٥- ولاحظت اللجنة أيضاً أن نسبة المرتبات في إجمالي النفقات تبلغ ٤٦٪، إلا أنها تبلغ ٤٩٪ من إجمالي النفقات في المقر الرئيسي. ورأت بعض الوفود أنه ينبغي للأمانة إيجاد سبل لخفض عبء المرتبات في المقر الرئيسي عن طريق نقل البرامج إلى أماكن عمل تقل التكاليف فيها، وإسناد وظائف معينة إلى جهات خارجية. ولاحظت الأمانة أنه مع اعتماد مركز الخدمات العالمي، تم نقل مجموعة كبيرة من الوظائف الإدارية إلى كوالالمبور.

التوصية المقدمة إلى جمعية الصحة

١٦- توصي اللجنة، بالنيابة عن المجلس التنفيذي، بأن تعتمد جمعية الصحة العالمية الخامسة والستون مشروع القرار التالي:

جمعية الصحة العالمية الخامسة والستون،

وقد نظرت في التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛^١

وإذ تحيط علماً بتقرير لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي إلى جمعية الصحة العالمية الخامسة والستين؛^٢

تقبل التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة للمدير العام عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

= = =

١ الوثيقة ج ٢٩/٦٥.

٢ الوثيقة ج ٤٥/٦٥.